بيان الدكتـور نبيـل العربـي الأميـن العـام لجامعـة الـدول العربيـة امام مجلس الأمن

carnegie-mec.org/2012/01/31/ar-pub-48431

لسيد الرئيس، السادة رؤوساء الوفود، السيدات والسادة،

اسمحوا لي أن أتقدم بالشكر لكم سيادة الرئيس ولأعضاء المجلس على دعوتي للمشاركة في هذا الاجتماع الهام.

يجتمع مجلس الأمن اليوم فى وقت تتفاقم فيه الأوضاع فى سوريا بشكل خطير، بما يتطلب تضافر الجهود الدولية مع الجهود العربية للتحرك السريع والحاسم، أولاً لضمان وقف العنف فورا حماية للشعب السورى، وثانيًا للبدء فى أسرع وقت فى تطبيق خارطة طريق لحل سياسى سلمى يخرج سوريا من أزمتها الطاحنة وتحقق للشعب السورى ما يطمح اليه من تغيير واصالح، والانتقال الى حياة ديمقراطية سليمة، يتمتع فيها الشعب السوري بكافة أطيافه بالحرية والعزة والكرامة، كما طالبت عدة دول عربية العام الماضي.

ويزداد الأمر خطورة والحاحًا على ضوء زيادة حدة التدهور الأمني الذى شهدته سوريا فى الأيام الأخيرة، و استمرار العنف وتبادل القصف واطلاق النار الذى يذهب ضحيته المواطنون الابرياء وذلك بعد أن لجأت الحكومة السورية بوضوح الى تصعيد الخيار الامنى، فى تعارض كامل مع الالتزامات المنصوص عليها فى خطة العمل العربية و البروتوكول الموقع بين الجمهورية العربية السورية و جامعة الدول العربية بشأن مهام بعثة مراقبي الجامعة في سوريا.

ومن ثم، فاننا نرى أن الاولوية الحاكمة الان هى اصدار قرار من مجلس الامن يطالب جميع الاطراف بالوقف الفوري الطالق النار وحماية أرواح السوريين، ودعم خطة العمل
العربية للوصول الى حل سياسى سلمى لألزمة، ويأتي اجتماع اليوم – من بين امور اخرى- تنفيذاً ا للمادة 52 من ميثاق الامم المتحدة والتي تنص في فقرتها الثالثة على ما يلي:

The Security Council shall encourage the development of pacific settlement of local disputes through such regional arrangements or by such regional agencies either on the initiative of the states concerned or by reference from the Security Council.

ومن هذا المنطلق، أود أن أتوجه لكم بالشكر على استجابتكم السريعة لطلب جامعة الدول العربية اطالع المجلس على توجهات التحرك العربى، والاسس التي بنيت عليها قرارات مجلس جامعة الدول العربية وآخرها القرار المتخذ في 22 يناير الحالي بشأن وضع خارطة طريق لحل سلمى لألزمة السورية، والمطلوب اليوم دعم مجلس الامن والمجتمع الدولى بشكل عام للتحرك العربى لحل الازمة الخطيرة والمتصاعدة فى سوريا والحيلولة دون تفاقمها و تهديد الامن في المنطقة.

وقبل أن أستعرض تفاصيل التحرك العربى، أود أن أؤكد على بعض المبادئ الاساسية.

أولا: الهدف الاساسي للتحرك العربى هو الوقف الفورى لما يتعرض له المدنيون السوريون من أعمال عنف وقتل، والعمل على تحقيق مطالب وطموحات الشعب السورى فى إحداث تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية، والانتقال الى حياة سياسية سليمة، فى ظل ديمقراطية حقيقية، تضمن الحقوق الاساسية لجميع أفراد الشعب، وسيادة القانون، والتداول السلمى للسلطة.

ثانيا: أن الدول العربية تهدف الى ان تظل معالجة الازمة السورية فى اطارها العربى، وتجنب أى تدخل خارجى.

ثالثًا: أن المسعى العربي منطلقه الحل السياسى السلمى، ورفض اللجوء الى تدخل عسكري، أو التهديد باستخدام القوة لحل الازمة.

رابعًا: أن جميع قرارات جامعة الدول العربية تشدد دائمً ا على الحرص الكامل على أمن سوريا وسيادة ووحدة شعبها وسالمة أراضيها.

ومن هنا، فان هدف جامعة الدول العربية هو أن يدعم مجلس الامن هذا التوجه، ل أن يحل محله.. وأن تظل الخطة العربية هى الالية الرئيسية للخروج بحل سلمىا لألزمة السورية، مدعومة بتوافق وتأييد دوليين، من مجلس الامن.

السيد الرئيس،

لقد اعتمدت جامعة الدول العربية فى الاسلوب الذى تبنته لمعالجة الازمة السورية منحى يقوم على دعامتين اساسيتين:

أولا: العمل على الوقف الفورى والكامل لكافة أعمال العنف والقتل الذى يتعرض له الشعب السورى، مع ضمان فى ذات الوقت حقه فى حرية التعبير بالتظاهر السلمى، وعدم تعرض قوات الامن السورية لتلك المظاهرات.

ثانيًا: طرح خارطة طريق للوصول الى مخرج سياسى سلمى لألزمة، عن طريق حوار وطني يضم كافة الاطراف، وكافة الاطياف والتيارات والاتجاهات السورية، وذلك بهدف تحقيق طموحات الشعب السورى نحو حياة ديمقراطية حقيقية.

ولتنفيذ هذا المسعى، قامت الجامعة منذ يوليو 2011 بعدة تحركات، وطرحت عدة مبادرات على القيادة السورية، أهمها المبادرة العربية التى تم طرحها فى 27 اغسطس عام 2011، والتى قمت، بتفويض من مجلس وزراء الجامعة العربية، بنقلها الى القيادة السورية فى 10 سبتمبر 2011، ثم زارت لجنة وزارية عربية، مفوضة من مجلس جامعة الدول العربية، دمشق واجتمعت بالقيادة السورية فى 26 اكتوبر 2011 لدعم هذا التحرك.

واستنادً ا الى هذه المبادرة وتلك الاتصالات، تبلورت خطة عمل عربية، تعهدت الحكومة السورية بتنفيذها، واعتمدها مجلس جامعة الدول العربية فى 2 نوفمبر 2011، تضمنت هذه الخطة وأقتبس:

"أولا : قيام الحكومة السورية بما يلي:

1. وقف كافة أعمال العنف من أي مصدر كان حماية للمواطنين السوريين.
2. الافراج عن المعتقلين بسبب الاحداث الراهنة.
3. اخالاء المدن والاحياء السكنية من جميع المظاهر المسلحة.
4. فتح المجال أمام منظمات جامعة الدول العربية المعنية ووسائل الاعالم العربية والدولية للتنقل بحرية فى جميع أنحاء سورية لالطالع على حقيقة الاوضاع ورصد ما يدور فيها من أحداث.

ثانيًا: مع احراز التقدم الملموس فى تنفيذ الحكومة السورية لتعهداتها الواردة فى أولا:

تباشر اللجنة الوزارية العربية القيام باجراء الاتصالات والمشاورات الالزمة مع الحكومة ومختلف أطراف المعارضة السورية من أجل الاعداد النعقاد مؤتمر حوار وطنى وذلك خالل فترة اسبوعين من تاريخه".

(نهاية الاقتباس)

وللتحقق من تنفيذ الحكومة السورية لتعهداتها وفق تلك الخطة ابرمت الجامعة بروتوكو ًال يمثل الاطار القانوني لمهمة بعثة المراقبين، و تم إيفاد فريق مراقبين من ممثلي الدول العربية والمنظمات العربية المعنية، بدأ انتشاره فى سورية اعتبارً ا من يوم 24 ديسمبر 2011، ثم توالى انتشاره حتى أصبح يغطي جميع المناطق السورية التي ظهرت فيها الاحتجاجات و المظاهرات

وقد قدم رئيس تلك البعثة تقريره الاول الفني الميداني الذي يغطي الفترة من 24 ديسمبر (يوم وصول رئيس الفريق الى دمشق) وحتى 18 يناير 2012، وهو التقرير الذي أرسل الى سكرتير عام الامم المتحدة فى 22 يناير الماضي إلحاطته علمً ا بتطورات الموقف على الارض وذلك في إطار التعاون و التشاور بين أمانة الجامعة العربية وأمانة الامم المتحدة.

وقد قرر مجلس جامعة الدول العربية على ضوء نتائج هذا التقرير، انه قد تحقق بالفعل تقدم جزئى فى تنفيذ بعض الالتزامات التى تعهدت الحكومة السورية بتنفيذها ، غير ان هذا التقدم لم يكن كامال و بالتالي ليس كافيً ا وليس هو المطلوب او المقصود، حيث ان قرارات الجامعة و بنود البروتوكول تتحدث عن الوقف الفوري والكامل العمال العنف واطالق سراح جميع المعتقلين، وازالة كافة المظاهر المسلحة من المدن، وفتح المجال امام الاعالم العربي و الدولي دون قيود.

ويهمنى فى هذا الاطار أن أتوقف عند بعض النقاط الاساسية التى تضع هذا التقرير في سياقه السياسي والزمني السليم:

1. لقد كان من المفترض ان تكون الحكومة السورية قد قامت بتنفيذ جميع تعهداتها قبل وصول فريق المراقبين بحيث تقتصر مهمة الفريق على التحقق من هذا التنفيذ، ولكن نتيجة ألنها لم تقم بتنفيذ تعهداتها كاملة، فقد تغيرت مهمة الفريق على الارض حيث بذلت جهودً ا في مطالبة الحكومة السورية بالتنفيذ الكامل و الفوري كما بذلت جهودً ا اخرى لمواجهة اوضاع انسانية، لم يكن من الممكن تجاهلها رغم كونها تخرج عن نطاق والية عملها، مثل ادخال مواد غذائية لبعض المناطق او تسجيل شهادات بعض المواطنين حول ما تعرضوا له من انتهكات لحقوق الانسان او المساعدة في تبادل الجثث.

2. أن التقرير الذي غطى فترة زمنية محدودة وقصيرة ال يتعرض للشهور التسعة السابقة لوصول البعثة الى سوريا وما جرى فيها من أحداث ووقائع وانتهاكات لم تتطرق البعثة الى تفاصيلها، ولم يكن مطلوب منها ذلك حيث ال يدخل الامر في واليتها، وهو ما يجب وضعه تمامً ا فى الاعتبار عند تقويم عمل ونتائج فريق المراقبين.

3. مهمة البعثة ذات طبيعة خاصة، تتسم بالصعوبة والتعقيد، حيث أنه لم يسبق أن تم ارسال فريق من المراقبين المدنيين الى دولة تشهد حركة احتجاج مدنية متصاعدة تطالب بتغيير النظام واسقاطه، ليتحققوا من قيام حكومة هذه الدولة من تنفيذ تعهداتها بوقف أعمال القتل والعنف، وسحب المظاهر المسلحة من المدن والاحياء السكنية، واطالق سراح المعتقلين، فى وقت ال تزال فيه اجهزة تلك الدولة مسيطرة على زمام الامور فى البالد ، وفي نفس السياق، البد من ان اوضح ان مهمة البعثة كانت للتحقق من تنفيذ الحكومة السورية لتعهداتها، وليس السعى للتوصل الى "هدنة" او "فصل قوات" بين أطراف متحاربه.

4. ان أهم ما جاء في تقرير البعثة، هو أن استخدام العنف المفرط من قبل الاجهزة الامنية السورية ومنذ مارس الماضي قد أدى إلى تولد رد فعل من جانب المواطنين المحتجين أو المعارضة، حيث أشارت الفقرتان 71 و74 من التقرير الى حالة من الاحتقان الشديد والظلم والقهر الذي يعاني منه المواطنون السوريون، فلجأت المعارضة إلى حمل السالح نتيجة لما تعرضت له من استخدام مفرط للقوة من جانب القوات الحكومية من مارس الماضي عند التصدي لالحتجاجات، ومن قهر واعتقالات وممارسات التعذيب وانتهاكات لحقوق الانسان على أيدي الاجهزة الامنية.

5. على الرغم من أن تواجد فريق المراقبين على الارض لم يؤد الى التزام الحكومة السورية الكامل والفوري بتعهداتها، الا أن ذلك التواجد كان له بعض الايجابيات، يهمنى الاشارة إليها:

- السماح للشعب السوري بحرية أكبر فى التعبير عن مطالبه، وهو ما تجلى فى زيادة أعداد المتظاهرين فى العديد من المدن بعد وصول المراقبين.

- السماح للكثير من أفراد الشعب بإيجاد آلية للتعبير المباشر عن تجربتهم ومواقفهم من خالل الشهادات التي قدموها مباشرة الى العديد من أفراد البعثة، وبهذا نجحت البعثة في رصد وتسجيل الكثير عن أوضاع حقوق الانسان في سوريا.

- كذلك نجحت البعثة في الحصول على قوائم كبيرة للمعتقلين والمفقودين، وذلك نتيجة التواصل الكبير بين أفراد الشعب والبعثة، سواء في اللقاءات المباشرة أو من خالل المواقع الالكترونية التي خصصتها الجامعة العربية لهذا الغرض.

وعلى ضوء نتائج ومحصلة تقرير البعثة، وبعد تدارس ما استجد من تطورات على مسار الاحداث فى سورية منذ بدء تعامل جامعة الدول العربية مع هذه الازمة، واستكما ً ال للجهود والمساعى الهادفة الى اخراج سورية من أزمتها دون أية تدخالت خارجية، و عدم انزالق الامور الى حرب أهلية، وحرصً ا على وحدة سوريا وسالمتها الاقليمية، وأخذً ا فى الاعتبار التقدم الجزئى الذى تم تحقيقه فى تنفيذ بعض الالتزامات التى تعهدت بها الحكومة السورية، صدر قرار مجلس الجامعة الوزاري في 22 يناير الجاري ليؤكد على:

1. ضرورة وقف كافة أعمال العنف والقتل من أى مصدر كان حماية للمواطنين السوريين.

2. مطالبة الحكومة السورية بما يلي:

- الافراج عن المعتقلين، وإخالء المدن والاحياء السكنية من جميع المظاهر المسلحة، وفتح المجال أمام منظمات الجامعة المعنية ووسائل الاعالم العربية والدولية للتنقل بحرية فى جميع أنحاء سورية لالطالع على حقيقة الاوضاع ورصد ما يدور فيها من أحداث.

- سحب الجيش السورى وأية قوات مسلحة من مختلف التشكيالت الى ثكناتها ومواقعها الاصلية.

- ضمان حرية التظاهر السلمى بمختلف أشكاله وعدم التعرض للمتظاهرين.
- دعوة الحكومة السورية الى تسهيل مهمة بعثة المراقبين والسماح بإدخال كافة المعدات خاصة أجهزة الاتصالات.

3. دعوة الحكومة السورية وكافة أطياف المعارضة السورية الى بدء حوار سياسى جاد تحت رعاية جامعة الدول العربية فى أجل ال يتجاوز أسبوعين من هذه الدعوة وذلك لتحقيق المبادرة التالية :

- تشكيل حكومة وحدة وطنية خالل شهرين من تاريخه تشارك فيها السلطة والمعارضة برئاسة شخصية متفق عليها تكون مهمتها تطبيق بنود خطة الجامعة العربية، والاعداد النتخابات برلمانية ورئاسية تعددية حرة بموجب قانون ينص على اجراءاتها، بإشراف عربى ودولى.

- تفويض رئيس الجمهورية نائبه الاول بصالحيات كاملة للقيام بالتعاون التام مع حكومة الوحدة الوطنية لتمكينها من أداء واجباتها فى المرحلة الانتقالية.

- اعلان حكومة الوحدة الوطنية حال تشكيلها بأن هدفها هو إقامة نظام سياسى ديمقراطى تعددى يتساوى فيه المواطنون بغض النظر عن انتماءاتهم وطوائفهم ومذاهبهم ويتم تداول السلطة فيه بشكل سلمى ويهمني في هذا الصدد أن أشير إلى أن خارطة الطريق التي أقرت في 2012/1/22 ل يمكن إساءة تفسيرها والادعاء بأنها تطالب الرئيس الاسد بالتخلي عنسلطاته، وهناك سابقة فعند زيارتي لدمشق بتاريخ 2012/7/13 ذكر لي رئيس الجمهورية أن نائبه يتولى عملية الحوار السياسي وسوف يطلعني عليها عندما أقابله وهذا ما حدث بالفعل.

- قيام حكومة الوحدة الوطنية على اعادة الامن والاستقرار فى البالد واعادة تنظيم أجهزة الشرطة لحفظ النظام وتعزيزه من خالل تولى المهام الامنية ذات الطابع المدنى، وتتعهد الدول العربية بتمويل هذا الجهد بالتنسيق مع جامعة الدول العربية.

- انشاء هيئة مستقلة مفوضة للتحقيق فى الانتهاكات التى يتعرض لها المواطنون والبت فيها وانصاف الضحايا.

- قيام حكومة الوحدة الوطنية بالاعداد الجراء انتخابات لجمعية تأسيسية على أن تكون شفافة ونزيهة برقابة عربية ودولية، وذلك خلال ثالثة أشهر من قيام حكومة الوحدة الوطنية، وتتولى هذه الجمعية اعداد مشروع دستور جديد للبلاد يتم اقراره عبر استفتاء شعبى، وكذلك اعداد قانون انتخابات على اساس هذا الدستور.

4. تكليف الامين العام لجامعة الدول العربية بتعيين مبعوث خاص لمتابعة العملية السياسية.

5. دعوة المجتمع الدولى الى تقديم الدعم لحكومة الوحدة الوطنية لتمكينها من تنفيذ مهامها.

6. الطلب من رئيس اللجنة والامين العام إبالغ مجلس الامن لدعم هذه الخطة طبقًا لقرارات مجلس الجامعة.

السيد الرئيس،

أود، في إطار اطالع المجلس على كافة التطورات ان ابلغكم انه و قبل مجيئي مباشرة الى نيويورك، اضطررت إلى اتخاذ إجراء سريع بوقف عمل المراقبين العرب فيسوريا، وذلك نظرً ا للتدهور الخطير في الموقف الذي طرأ مؤخرًا وبعد ان لجأت الحكومة السورية الى تصعيد الخيار الامني، والذي أدى إلى انسحاب بعض المراقبين وذلك الى حين عرض الامر على مجلس الجامعة بعد ايام قليلة.

كما ترون من هذا التقرير المختصر لجهود جامعة الدول العربية لمعالجة الازمة السورية، فإن الجامعة كانت وما زالت تعمل على ايجاد حل سياسى سلمى للأزمة السورية، يضمن حقن دماء الشعب السورى، وتحقيق مطالبه وطموحاته نحو حياة ديمقراطية سليمة وتداول سلمى للسلطة، كما أنها حريصة كل الحرص على أمن واستقلال ووحدة سوريا وسالمة اراضيها.

من جانب اخر، فإن جامعة الدول العربية تدرك تمامًا أن دعم المجتمع الدولى للخطة العربية ومساندتها، باعتبارها الالية الوحيدة للخروج من الازمة السورية، يعد عنصرًا مهمًا لنجاح تلك الخطة ولنجاح الجهود العربية لتحقيق هذه الغاية.

ولذلك، اسمحوا لى، سيادة الرئيس، أن أكرر أن جامعة الدول العربية تتطلع الي قرار داعم من مجلس الامن، يطالب جميع الاطراف بالوقف الفورى لأعمال العنف حماية للشعب السورى، كما يطالب جميع الاطراف بالحوار الوطني الجاد، تحت رعاية الجامعة العربية من اجل تحقيق التغيير المنشود، و يتبنى الطرح السياسي العربي كاساس لمعالجة الازمة السورية، و يدعم مهمة بعثة مراقبي الجامعة العربية عند استئنافها.

من ناحية أخرى، أرى من واجبى، كأمين عام لجامعة الدول العربية، أن أشدد على أهمية التعاون السريع بين الامم المتحدة والمؤسسات الدولية ذات الصلة مع الجامعة العربية لتخفيف الاوضاع الانسانية المتدهورة التي يعاني منها الشعب السوري.

وختامًا، أتوجه مرة أخرى بالشكر للمجلس على الاستجابة السريعة لطلب جامعة الدول العربية، وعلى المساندة التى يلقاها التحرك العربى، وكلى أمل أن يمثل هذا الدعم دفعًا قويًا لجهود الجامعة ونموذجًا للتفاعل الايجابى بين الامم المتحدة والمنظمات الاقليمية لتكامل الادوار نحو تحقيق الامن والسلم والاستقرار، خاصة فى منطقة الشرق الاوسط، ذات الاهمية الاستراتيجية القصوى فى إرساء دعائم الامن والسلم الدوليين.

السيد الرئيس،

ختامًا، لا تخذلوا الشعب السوري في محنته. لابد من وقف العنف والقتل أيًا كان مصدره. المطلوب قرار واضح يدعم الجهود العربية، وأرجو من أعضاء المجلس تأييد مشروع القرار الذي قدمته.

نيويورك 31 يناير 2012.